



الجلسة ٥٠٥٠

الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير إيمير جونس باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	إسبانيا	السيد يانيث - بارنوفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنيرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد سوسينو
	شيلي	السيد ماكيرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد مراكادو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورت

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

التقرير المرحلي للأمين العام عن السودان المقدم عملاً بالفقرة ٧ من قرار مجلس

الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤) (S/2004/763)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن السودان

التقرير المرحلي للأمين العام عن السودان

المقدم عملاً بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن

١٥٤٧ (٢٠٠٤) (S/2004/763)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم مجلس الأمن،

أرحب بحضور معالي الأمين العام كوفي عنان في هذه الجلسة.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته

السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد

يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس عملية دعم السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه

في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس التقرير

المرحلي للأمين العام عن السودان المقدم عملاً بالفقرة ٧ من

قرار مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، الوارد في الوثيقة

S/2004/763. ومعروض على الأعضاء أيضاً نسخ من تقرير

الأمين العام عن السودان عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس

الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من

القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة

S/2004/787.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية

من السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان

ورئيس عملية دعم السلام. وأعطي الكلمة للسيد برونك.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): كما قال

الرئيس، معروض على المجلس تقريران عن السودان على

أساس قرارين مختلفين لمجلس الأمن. وأرجو اعتبار بياني

الشفوي هذا ملخصاً للتقريرين وليس بديلاً عنهما:

فالتقريران هما الوثيقتان الرئيسيتان. وأريد أن أضيف مجرد

ملاحظتين، وأن أبرز بعض العناصر وأن أخص التقريرين،

وليس في نيتي أن يكون بياني بديلاً عنهما.

في بياني إلى المجلس قبل شهر مضى (انظر

S/2004/763)، أخطت الأعضاء علماً بأوجه التقدم المحرزة -

وأوجه عدم التقدم - فيما يتعلق بتنفيذ المتطلبات الواردة في

قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وكانت هناك بعض

نواحي التقدم، كما قلت، في عدد من المجالات. وقد أبرزت

كل مجال منها على حدة، بغية إلزام حكومة السودان بتنفيذ

ما وُعد به أو اتفق على تنفيذه. ولكن، كما قلت أيضاً،

بالنسبة لبعض المجالات الرئيسية - وأؤكد على أنهما

”رئيسية“ - لم تف الحكومة بالتزاماتها. فلم توقف هجمات

الميليشيات ضد المدنيين كما أنها لم تبدأ بتزع سلاح تلك

الميليشيات. وفضلاً عن ذلك، لم تُتخذ أي خطوات عملية

لتقديم مرتكبي تلك الهجمات إلى العدالة، مما أتاح استمرار

الانتهاكات لحقوق الإنسان في مناخ من الإفلات من

العقاب.

واليوم، قد انقضى شهر آخر. وخلال ذلك الشهر،

لم تُنقذ إنجازات آب/أغسطس: ففي تلك المجالات، أوفت

الحكومة بوعودها. ومع ذلك، لم يكن ذلك كافياً. فلم

وثمة مجال رئيسي آخر هو الإفلات من العقاب. فالحكومة ما زالت لم تقدم مرتكبي الاعتداءات إلى العدالة. ولئن ألقى القبض على بعض الأشخاص وجرت محاكمتهم وأدخلوا السجن، إلا أن الزعماء ما زالوا طلقاء. وفي الأسبوع الماضي، استمع المجلس إلى تقارير قدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة أربور، والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد منديس. ولن أكرر ما قالاه. فأنا أؤيد تماما تحليلهما واستنتاجهما وتوصياتهما. إذ بدون وضع حد لناخ الإفلات من العقاب بصورة جذرية، لن يكون هناك أمل في إحلال السلام.

إن إنشاء لجنة التحقيق، حسبما يقتضيه آخر قرار لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، يمثل تقدما رئيسيا في ذلك الصدد. وفي الاجتماع الذي عقدته آلية التنفيذ المشتركة بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر، قالت حكومة السودان إنها ترحب بإنشاء اللجنة. وفي البداية، كانت الحكومة تخشى أن يكون تقرير اللجنة قد أُعد بالفعل قبل أن تبدأ عملها. ومع ذلك، أعربت الحكومة عن ثقتها بالأمين العام، وبأن من شأن ولاية اللجنة وتركيبها أن تضمننا استقلاليتها.

وعمل تلك اللجنة يتصف بالأهمية نظرا لارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد جرى توثيق تلك الانتهاكات على نطاق واسع، مثلا في التقرير الممتاز الذي أصدرته جامعة الدول العربية في أيار/مايو ٢٠٠٤، وفي تقارير المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وفي تقارير موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ويتناول العديد من تلك التقارير حالات مخصصة لم يتسن التحقق منها؛ ويفتقر بعضها إلى تحديد زمان أو مكان معينين، أو يخلو من أسماء مرتكبي تلك الأعمال. لذلك، من المهم أيضا أن تستكمل اللجنة تحقيقاتها مستفيضا.

يحدث تحسن منهجي فيما يتعلق بأمن السكان، ولم يجرز تقدم بشأن وضع حد للإفلات من العقاب.

وفي أيلول/سبتمبر، وفيما يتعلق بمسألة الأمن، شهدنا النمط التالي. كانت لا تزال هناك انتهاكات لوقف إطلاق النار من الجانبين: هجمات وهجمات مضادة، وانتقام ورد. كانت هناك هجمات للجيش، تشارك فيها مروحيات عسكرية أحيانا، وإن قل تواترها مع اقتراب الشهر من نهايته. وتزايدت وتيرة الهجمات التي يشنها جيش تحرير السودان خلال تلك الفترة، وإن كانت أكثر استهدافا للشرطة منها للجيش. ولم تتمخض انتهاكات وقف إطلاق النار تلك عن وقوع خسائر في الأرواح بين الأفراد المسلحين فحسب، بل كانت ثمة خسائر بشرية بين المدنيين أيضا. إلا أن معظم وفيات المدنيين جاء نتيجة لهجمات الميليشيا، التي كان بعضها فظيعا للغاية في بداية أيلول/سبتمبر. وقرب نهاية الشهر، أصبحت هجمات الميليشيا أقل تواترا. ولكن، في نفس الفترة، ازدادت عمليات السطو المسلح بمعدلات مفرعة، الأمر الذي عرّض السكان المحليين وقوافل المساعدة للخطر.

وعلى الرغم من أن كلا من حكومة السودان وحركات التمردين أكدت مجددا التزامها بوقف إطلاق النار، فقد استمرت الانتهاكات. وفي الشهر الماضي، دخلنا في محادثات لإبقاء هذه الانتهاكات تحت السيطرة. ووقعت بعض الاشتباكات نتيجة تقصير في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالمناطق الآمنة. وتوصلنا إلى صيغة لتجنب تكرار تلك الحالة في المستقبل. لكن الحكومة رفضت تطبيقها طالما لم يحدد المتمردون مواقع قواتهم. ومن المحتمل أن نستفيد من توقيع اتفاقات براغماتية على الأرض - لاحترام الوضع الراهن، على سبيل المثال - ولكن في نهاية المطاف، لا يمكن أن يُحترم وقف إطلاق النار حقا إلا من خلال محادثات أبوجا التي يراها الاتحاد الأفريقي.

قد تكون هناك حالات تردد. هل يمكن لقوة الاتحاد الأفريقي أن تنجز كل هذا على نحو ما هو متوخى في الوقت الحاضر؟ ربما يمكنها القيام بذلك، وربما لا يمكنها القيام به. ومهما تكن الإجابة، فإن الأمر الواضح هو أنه يتعين الاضطلاع بهذه المهام. وستكون العديد من هذه المهام مهام شرطة بشكل أساسي بدلا من كونها مهام عسكرية؛ فمهام الشرطة هي حماية السكان. وتلك هي مسؤولية الحكومة، بل واجبها، ولكنها لا تستطيع أن تضطلع بها بمفردها. لقد حصل الكثير الكثير، وارْتُكبت أخطاء كثيرة جدا في الماضي، وارْتُكبت جرائم كثيرة جدا تتحمل السلطات الرسمية المسؤولية عنها، وفُقد قدر كبير من الثقة. ولكل هذه الأسباب، نحن بحاجة إلى طرف ثالث، دون السماح، بطبيعة الحال، للحكومة بأن تتعاسس وأن تسترخي وأن تنتظر. فهناك حاجة إلى طرف ثالث، وذلك الطرف هو في الوقت الحاضر الاتحاد الأفريقي. ففي وسعه أن يساعد السكان بوجوده في منطقة واسعة، وبمشاركة الناس له وبعمله الرادع.

إن التعديلات اللازمة للبعثة الموسعة للاتحاد الأفريقي قد نص عليها التقرير المرحلي للأمين العام المقدم إلى المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر (S/2004/763). ويحدوني الأمل في أن يدعم مجلس الأمن اقتراحات الأمين العام في هذا الصدد.

والمسألة السياسية الثانية الأهم التي يتعين تسويتها في الشهر المقبل تتعلق بالمحادثات السياسية بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي تقريرتي السابق، ذكرت أسباب كون هذه المفاوضات جوهرية لتسوية الصراع في دارفور. إن نتائج عملية السلام بين الشمال والجنوب - وهي تحقيق السلام ووضع دستور جديد وإنشاء هيكلية اتحادية للدولة وتشكيل حكومة موسعة واعتماد التنوع في نظم الحكم - يمكنها أن تكون أساسا لتسوية الصراع في دارفور. وعملية الشمال والجنوب بمثابة سيف ذي حدين: فالنجاح سيتجاوز الشمال والجنوب إلى حد بعيد. أما الفشل

وعليه، أود أن أؤكد مجددا أنه لم يحرز تقدم في مجالين رئيسيين هما الأمن والإفلات من العقاب. بيد أنه ثمة دلائل تحسن على الجبهة السياسية.

ويرسي قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الأساس لإحراز المزيد من التقدم، من حيث الأمن وطاولة المفاوضات على حد سواء. ويفعل القرار ذلك من جانبين: أولا، باتخاذ القرار بشأن نشر قوة موسعة للاتحاد الأفريقي؛ وثانيا، بتمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات السياسية. وسأطرق إلى كلتا المسألتين.

أولا، فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي، في اجتماع منتصف أيلول/سبتمبر لآلية التنفيذ المشتركة، أعلنت حكومة السودان أنها ستقبل وجودا أكبر للاتحاد الأفريقي وترحب بالمزيد من القوات والمزيد من المهام. وأكد هذا الأمر الآن وزير الخارجية أمام مجلس الأمن. وأرى أن الأمر المهم جدا هو أن تُتخذ الخطوات بالفعل لبدء نشر القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي في الأسابيع المقبلة. وهناك حاجة إلى أن تكون القوة كبيرة. وهي بحاجة إلى أن تُنشر على نحو عاجل. كما أنها بحاجة إلى أن تكون قوة تحظى بولاية تتجاوز كثيرا الإشراف على اتفاق نجمينا لوقف إطلاق النار. وهناك العديد من المهام التي يتعين الاضطلاع بها ولا تتصل مباشرة بانعدام الأمن الناجم عن الإشتباكات بين الحكومة وجيش تحرير السودان. وسمحوا لي أن أذكر النماذج التالية لتلك المهام وهي: ضمان سلامة المشردين في المخيمات؛ ورصد تصرفات وإجراءات الشرطة؛ وضمان العودة الآمنة للاجئين والأشخاص المشردين إلى المناطق التي أتوا منها؛ ومنع الآخرين من احتلال أراضيهم أو الاستيلاء على ممتلكاتهم؛ والإشراف على نزع سلاح المقاتلين وقوات الدفاع الشعبي والجنجويد والمليشيات الأخرى؛ وأخيرا وليس آخرا، العمل بوصفها قوة عازلة بين السكان المدنيين والمهاجرين المحتملين.

والتهميش الاقتصادي. ولن يحدث أي تحسن في دارفور إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يضمن الاندماج السياسي والتنمية الاقتصادية للجميع. وكان الاستبعاد وسوء التنمية في صميم الصراع بين الشمال والجنوب. وكان هذا سبب التمرد في دارفور والصراعات في أماكن أخرى في البلد، بما في ذلك شرق السودان.

وبغية التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للصراعات السودانية، ينبغي استيفاء ثلاثة شروط. أولاً، ينبغي أن يهتم القادة السياسيون، بما في ذلك الحكومة، بشعبهم، وبمحايتهم وبضمان حقوقه بوصفه مواطنين وبشر وأن يوفر لهم الفرص في حياة كريمة. ويبدو الاهتمام بالضعفاء والفقراء سلعة نادرة في الخرطوم. ثانياً، ينبغي أن يعكس الإطار الدستوري والمؤسسي للبلد حالات التنوع القائمة في إطار الدولة وأن ينص على قدر مناسب للحكم الإقليمي، يساعد البلد على عدم التمزق. ثالثاً، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو وضع سياسة للتنمية الاقتصادية تستند إلى توزيع مناسب لموارد البلد وموجه نحو خفض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تحقيق هذه الشروط؟ يمكنه ذلك باتباع استراتيجية طويلة الأجل شاملة وموحدة وجيدة التركيز. وأقول بلا حرج ما يلي.

أولاً، لا بد أن تتبع نهجاً ثلاثياً - هو توفير المساعدة الإنسانية الكافية، وضمان الأمن والحماية، والتصدي للأسباب الجذرية للصراع. وجميع هذه العناصر ضرورية؛ ولا يفني أي واحد منها في حد ذاته. ويجب ألا تقصر الإجراءات الدولية على نهج نهاية الأنبوب، أي مساعدة الضحايا ولكن السماح باستمرار أسباب المأساة.

ثانياً، تهيئة الظروف لإجراء انتقال عاجل من تقديم الإغاثة والحماية إلى إعادة التأهيل وبناء القدرات والتنمية.

فسيعرض للخطر السودان بأسره فضلاً عن المنطقة، بما في ذلك العديد من البلدان المجاورة. وينبغي أن تستثمر كل الأطراف طاقتها السياسية في التوصل إلى نتيجة نهائية لهذه المحادثات.

ويبدو الآن، بعد أكثر من عقد من الحديث والانتظار والمراهنة على فرسين، أن هذه هي الفرصة الأخيرة. ولذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن المحافظة على الزخم، وتوجيه الرسالة المناسبة إلى الأطراف، وأن تكون هذه الرسالة قوية وموحدة وتكلم بصوت واحد. والزخم السياسي موجود. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيلتقي طه، نائب الرئيس السوداني، مع السيد جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، في نيروبي. وقد استجاباً للضغط الدولي للتعجيل باستئناف المحادثات. والأمر الهام هو أن يؤكد على عدم المناقشة مرة أخرى لأي اتفاقات سابقة. وفي وسعها أن يحدد الإطار للجولة النهائية للمحادثات، وهي الجولة التي ينبغي أن تفضي إلى اتفاق سلام قبل نهاية هذا العام التقويمي. وربما يود مجلس الأمن أن يبعث بوفد صغير، لكي يوضح أن المجتمع الدولي يراقب وأنه لن يقبل بسهولة أي مزيد من التأخير أو العوائق من أي من الطرفين.

ولم تكن المحادثات بشأن دارفور التي جرت في أبوجا ناجحة إلا بشكل جزئي. ولم يمكن التوقيع على اتفاق يتعلق بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وبالنسبة للأمن، فإن الأطراف تراجعت عن المواقف السابقة ونجحت عن ذلك حالة جمود. ولم يجر بعد تناول المسائل الرئيسية - الأهداف السياسية والتنمية الاقتصادية في المستقبل. وهذا أمر يدعو إلى الاستياء. وينبغي ألا تركز المحادثات فحسب على المسائل الإنسانية والمسائل الأمنية التي يمكن معالجتها في مكان آخر. وإنما ينبغي أن تركز المحادثات على السببين الجوهريين السياسي والاقتصادي للصراع: ألا وهما التجاهل السياسي

المشروع. وأن يوفر للاتحاد الأفريقي كل الموارد اللازمة، بما في ذلك التمويل، والسوقيات، والقدرة على التنفيذ، والتدريب، والخبرة، والموظفين إذا دعت الحاجة. وأن يقدم تلك المعونة بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية. وينبغي تفادي التنافس على الموارد؛ إذ ليس هناك مجال للتناوب. إننا نواجه أسوأ أزمة إنسانية اليوم. إنه صراع من صنع الإنسان وإذا لم يعالج بصورة ملائمة يمكن أن ينشئ ظروفًا تقود إلى مواجهة إقليمية متسعة أو حتى مواجهة عالمية.

سادسًا، أن يضغط على القادة السياسيين الحاليين لتغيير سياساتهم تجاه الأهداف المذكورة أعلاه. إن الضغط السياسي الخارجي يساعد؛ وتلك واحدة من الخبرات المكتسبة من الأشهر الثلاثة الماضية. ويجب أن يكون هذا الضغط ضغطًا بناءً، بلا إشارات أو رسائل مختلطة تحدث انطباعًا بأنه ليس من المهم أن يمثل النظام أو لا يمثل لأن النظام يجب أن يتغير على كل حال. وأن يجمع بين الضغط على النظام والرصد الكافي وجود قدر مقسط من الثقة والتقدير للأداء الجيد. وأن يجعل عملية التغيير عملية أهلية. وألا يتيح أي مجال لغير الامتثال لمطالب المجتمع الدولي. ولكن في الوقت نفسه، يجعل من الواضح أن الحكومة التي تفي بوعودها، وتتفاوض بجدية مع خصومها وتمثل للاتفاقات يمكن أن تكون شريكًا محترمًا في المجتمع الدولي. وألا يستهدف تغيير النظام ولكن طابع النظام: لمصلحة النظام نفسه ينبغي تغيير طابع النظام، الذي سيندمج في هيكل جديد، مع كل القوى السودانية الأخرى التي كانت مستبعدة منه.

أخيرًا، أن يعمل على بناء الثقة بين الجماعات التي، بسبب الصراع الحالي، تعارض بعضها بعضًا أو يقول لها زعمائها إنها يجب أن تعارض بعضها بعضًا لأن الطرف الآخر عدو. وأن يعمل على منع الصراعات في السودان من أن تتحول إلى خصومة عامة بين السكان ذوي الأديان المختلفة أو الأصول العرقية المختلفة. وما أن ينظر الناس إلى

ويجب على البلدان الشريكة والمناخين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العمل تجاه المرحلة المقبلة بأسرع ما يمكن. وينبغي إيجاد إمكانية للتنمية التي يمكن أن تصبح معتمدة على الدعم من الداخل؛ وإلا فإن السودان سيكون محكومًا عليه بأن يصبح بلدًا من المتسولين، ومسرحًا محتملًا للقوى الخارجية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في العالم.

ثالثًا، أن يزيد المجتمع الدولي المساعدة المالية. كان هناك بالفعل أكثر من ٤ ملايين من اللاجئين والمشردين قبل اندلاع الصراع في دارفور. وكانوا ضحايا لحرب منسية. ويوجد الآن ١,٤ مليون إضافيين في دارفور وحولها. وفي تلك المنطقة من البلد يبلغ عدد الناس المتضررين من الصراع حوالي مليونين. وقد يرتفع ذلك الرقم إلى ٣ أو ٤ ملايين إذا ما استمرت الحرب الأهلية وجعلت الزراعة المحلية وإنتاج الأغذية مستحيلًا. وتلك أرقام مذهلة، تتطلب جهدًا جديًا - ليس مقصورًا على الحالة الراهنة ولا قصير الأجل، بل قادرًا على الاستمرار.

رابعًا، أن يستهدف إيجاد حل سياسي شامل، وأن يستخدم مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في البروتوكولات الموقعة بين الشمال والجنوب أساسًا لتسوية الصراعات في المناطق الأخرى من السودان. وينبغي للمواطنين في جميع مناطق السودان - أعضاء الحركات المتمردة، وزعماء القبائل في جميع أرجاء السودان، والشباب، الجيل الذي سيتعين عليه بناء السودان جديد - أن يُشملوا في عملية وطنية. والبدء في عملية لاستعادة الثقة، والمصالحة وبناء توافق الآراء قبل الإسراع إلى اتخاذ إجراءات لا يتولى المسؤولية فيها الشعب السوداني بنفسه.

خامسًا، أن يجعل تسوية الصراعات في السودان مشروعًا أفريقيًا، وأن يساعد الاتحاد الأفريقي على إنجاز ذلك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برونك على تلك الإحاطة الإعلامية الشاملة للغاية. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشة الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

الصراعات في السودان باعتبارها صداما بين الثقافات - العرب ضد الأفارقة، والسودان ضد الغرب، والإسلام ضد البقية - فإنها تصبح غير قابلة للإدارة وتنتشر إلى أماكن أخرى. وعليه ينبغي إزالة التصعيد بدلا عن التصعيد؛ والسعي إلى الحوار بدلا عن المجاهمة.

ونحن بتلك الروح نحاول تنفيذ مهمتنا.